

## نشأة مجلس تنظيم قطاع المياه

محمد سعيد الحميدي: المدير التنفيذي

يواجه قطاع المياه في فلسطين العديد من التحديات، من بينها عدم توفر المياه بشكل كافي، التوجه الاستهلاكي، انعدام الشفافية والمساءلة، نقص الاستثمارات في الصيانة والبنية التحتية، وانعدام التعاون بين المؤسسات ذات العلاقة. وقد تم ادراك هذه التحديات بشكل كامل من قبل المتخصصين في قطاع المياه، والجهات المانحة، وذوي العلاقة الرئيسيين منذ فترة طويلة. لذلك تم في عام 2009 المصادقة على خطة العمل من أجل الإصلاح كخطوة أولى، في الوقت الذي تم فيه مراجعة قطاع المياه المؤسساتاتي في العام 2011 وصدر قانون المياه الجديد عام 2014 والذي كان احد مخرجاته إنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه عام 2014. وفقا للقرار بقانون بشأن المياه لعام 2014 فإن الصلاحيات المنوطة بالمؤسسات ذات العلاقة هي كما يلي:

1. سلطة المياه الفلسطينية: تشكيل السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الرئيسي لقطاع المياه، تنمية القطاع وإعادة هيكليته، ترخيص ومراقبة الموارد المائية.
2. مجلس تنظيم قطاع المياه: اصدار التراخيص لمزودي الخدمة، مراقبة أداء مزودي الخدمة، المصادقة على التعرفة.
3. شركة المياه الوطنية: توريد المياه بالجملة.
4. خدمة نقل المياه: مرافق المياه الاقليمية، خدمات المياه المشتركة، جمعيات مستخدمي المياه.

## ما هي الفائدة من وجود المجلس؟

أظهرت الدراسات المختلفة من مناطق متعددة في العالم أن وجود مجلس رقابي يزيد من الأداء العام للقطاع ويؤدي الى الاعتماد على التمويل الذاتي من المرافق، ويجعل القطاع أكثر شفافية، ويساعد على تطوير الاستقرار ويزيد من أهمية هذا القطاع، كما ويعزز الملكية الوطنية.

هذا وقد أظهرت التجارب الدولية أيضا الحاجة لمنظم لقطاع المياه بسبب عدم توفر الخيار للمستهلك في الاعتماد على أكثر من مزود بل على مزود واحد فقط في معظم الاحيان ، وهذا النقص في الخيارات والمنافسة قد يؤديان إلى ارتفاع الأسعار وقد يتسببان في نقص إمدادات المياه السليم أو خدمات الصرف الصحي التي تعمل بكفاءة. وعليه فإن الهدف من وجود مجلس تنظيم قطاع المياه هو مراقبة النشاط التشغيلي لمقدمي الخدمات من اجل ضمان تقديم الخدمات للمواطن بكفاءة وجودة وبأسعار مناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار استدامة مرفق مقدم الخدمات وقدرته على استرداد التكاليف ، وبالتالي تحقيق التوازن بين احتياجات وتطلعات المستهلك واحتياجات مقدمي خدمات المياه. هذا ويساعد المنظم على تنفيذ السياسات العامة، وخلق الشفافية، والمساءلة، واستدامة توفير خدمات المياه.

اهمية وجود المجلس تغطي قطاع المياه بأكمله: سلطة المياه الفلسطينية، والجهات المانحة، ومقدمي الخدمات، فضلا عن العملاء. وجود نهج لإدارة موارد المياه المتكاملة سوف يؤدي إلى تحقيق أفضل الاستراتيجيات المالية المستدامة لقطاع المياه. وجود مراقب سيعمل على وقف استنزاف ميزانية الحكومة ، وسوف يساعد على وقف دعم المرافق العامة في حال تم استرداد التكاليف،

وزيادة المعلومات المتعلقة في قطاع المياه، ودعم تنفيذ السياسات الحكومية، والمساهمة في سلامة البيئة. يدرك مقدموا الخدمات تأثير المجلس من حيث تبني سياسة استرداد كامل التكاليف لضمان استدامتهم، بالإضافة الى امكانية تيسير التوافق مع سياسات سلطة المياه الفلسطينية والاستعداد للاندماج مع المؤسسات الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار توفير الخدمات التي ترضي المستهلكين. يتم ذلك من خلال نظام متكامل لقياس مؤشرات الأداء المختلفة.

**الجهات المانحة** التي تدعم قطاع المياه ستجد في المجلس قاعدة بيانات مركزية، يمكن الاعتماد عليها والوصول إليها، وتحديثها لمقدمي الخدمات، من خلال التقارير الأكثر دقة وموثوقية من حيث التكلفة المالية، وبرامج بناء القدرات والتدريب على أساس الاحتياجات. لذلك فان المراقب سيعمل على خلق مصداقية أعلى في القطاع ومرافق المياه الفردية، وتحقيق نظرة أفضل من أجل تحسين صنع القرار فيما يتعلق بالتمويل ودعم استدامة القطاع.

**على المستوى الوطني**، يهدف المجلس للحد من استنزاف المال العام. سيعمل المجلس وبالشراكة مع المؤسسات ذات العلاقة على تحقيق الاكتفاء الذاتي لمزودي الخدمة مع الحفاظ على الشفافية والحوكمة الرشيد كأداة إرشادية، والحد من المياه غير المحاسب عليها، وسيعمل على زيادة توافر المياه من خلال خفض الفاقد وإرضاء احتياجات المواطن الصحية والاجتماعية، وبالتالي المساهمة في تحسين نوعية الحياة . يعمل المجلس على ضمان استمرارية الخدمة، وضمان أسعار المياه، وجودة المياه الصالحة للشرب، وحسن إدارة شكاوى المستهلكين، وأداء نظام الصرف الصحي ودعم الجهود التي تؤدي إلى خلق بيئة نظيفة وتقديم معلومات أكثر تفصيلا فيما يتعلق بجميع جوانب هذا القطاع.

تتبع المراحل المختلفة في اصلاح قطاع المياه والتي افضت الى تأسيس مجلس تنظيم قطاع المياه في فلسطين بدأ من ديسمبر 2009 حيث صادق مجلس الوزراء في حينه 2009 على خطة العمل من أجل الإصلاح لتحديد وتنفيذ برنامجا شاملا للإصلاح المؤسسي والتشريعي في قطاع المياه الفلسطيني.

ركز الإطار العام لعملية الإصلاح على توزيع جديد للمسؤوليات وهدف إلى فصل السياسات عن المهام التنظيمية، والتي نفذت (ومنذ إنشائها في عام 1996) من قبل سلطة المياه الفلسطينية. كانت رؤية عملية الإصلاح هي إنشاء مجلس تنظيم قطاع المياه ككيان مستقل، وشملت التوجيهات تحويل دائرة مياه الضفة الغربية إلى شركة مياه وطنية تابعة للدولة الفلسطينية، ومنح سلطة المياه الفلسطينية الصلاحية لإنشاء مرافق المياه الإقليمية وجمعيات مستخدمي المياه.

وفي عام 2011، حددت الدراسة المؤسسية لقطاع المياه الاحتياجات التالية للقطاع كما يلي:

- جهة رقابية مستقلة: فصل السياسات عن التنظيم من خلال انشاء جهة رقابية مستقلة لمزودي خدمات المياه والصرف الصحي.
- مزودي الخدمة: تجميع مقدمي الخدمات من أجل تحسين جودة الخدمة والصلاحية المالية.
- شركة المياه الوطنية: انشاء شركة المياه الوطنية

- جمعيات المياه: انشاء جمعيات مستخدمي المياه، والتي سوف تكون مسؤولة عن الادارة المستدامة لمياه الري بما في ذلك مياه الصرف الصحي المعالجة.

وفي يونيو 2014، تم تمرير قانون المياه الجديد الذي أدرج حلولاً للقضايا المطروحة في الدراسة المؤسسية لقطاع المياه لعام 2011. حدد قانون المياه المهام الأساسية لمجلس تنظيم قطاع المياه على النحو التالي:

1. الموافقة على التعرفة وتكاليف خدمات المياه والصرف الصحي
2. اصدار التراخيص لمقدمي خدمات المياه
3. تطوير نظام حوافز لمقدمي خدمات المياه
4. مراقبة العمليات التشغيلية لامدادات المياه وادارة الصرف الصحي
5. مراقبة اتفاقيات امدادات المياه
6. وضع معايير لضمان الجودة الخدمات الفنية والادارية المقدمة من قبل مزودي الخدمة
7. رصد امتثال شركة المياه الوطنية ومقدمي خدمات المياه للمعايير المعتمدة
8. التعامل مع شكاوى العملاء
9. انشاء قاعدة بيانات للمعلومات التقنية والمالية والاحصائية بشكل دوري

أوصى مجلس الوزراء بانشاء مجلس إدارة يتكون من رئيس وستة أعضاء للإشراف على مجلس تنظيم قطاع المياه. وفي أغسطس 2014، أصدر الرئيس قراراً بتشكيل مجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء، اثنان منهم يمثلون القطاع العام وخمسة يمثلون القطاع الخاص.

أدى انشاء مجلس تنظيم قطاع المياه الى فصل المسؤوليات داخل القطاع. وقد قام مجلس إدارته بإعداد خطة تشغيلية للمجلس في أكتوبر 2014 وتشكيل نهج يشمل كافة الأنشطة التشغيلية، وتحديد حجم الدعم المطلوب في المرحلة الاولى من الدول المانحة، ووضع خطة عمل للسنة الأولى. ووفقاً لهذه الخطة، يعتبر المجلس مسؤولاً عن ضمان جودة المياه والصرف الصحي في فلسطين وتقديمها للمستهلك بأقل الأسعار الممكنة. سيعمل المجلس على رصد الأنشطة التشغيلية المتعلقة بأداء مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي التي تشمل إنتاج المياه والنقل والتوزيع والاستهلاك، بما في ذلك عملية جمع المياه ومعالجتها، والتخلص منها، وكذلك إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري.

حتى الان فقد تم الانتهاء من اعداد اللوائح التنظيمية الداخلية للمجلس، وعدد من الإجراءات التقنية والمبادئ التوجيهية التي تشمل وحدات التعرفة، ونظام الموازنة المائية و اجراءات حسابات التكلفة، كما وتم الانتهاء من المراجعة القانونية لقانون المياه الذي يتضمن مقارنة بين المهام الموكلة للمجلس مع الأدوات القانونية الاخرى ذات العلاقة.

ومع ذلك، لا يزال مجلس تنظيم قطاع المياه بحاجة الى الانتهاء من بعض الاجراءات الاخرى من أجل اعلان استعداده الكامل لمراقبة خدمات المياه والصرف الصحي، بما في ذلك استكمال بناء قاعدة البيانات واصدار نظام التراخيص والانتهاه من اعداد نظام المراقبة المتعلقة بالعمليات التشغيلية لخدمات المياه والصرف الصحي.

اما التحديات التي قد تؤخر تنفيذ المهام الموكلة للمجلس:

- عدم مصادقة مجلس الوزراء على اللوائح والأنظمة الداخلية للمجلس حتى الان.
- عدم تأسيس شركة المياه الوطنية من قبل سلطة المياه الفلسطينية
- العدد الهائل لمزودي الخدمة والذي تخطى 350 مزود خدمة، مع وجود عدد محدود من موظفي المجلس
- التعاون المحدود مع أصحاب المصلحة في القطاع
- عدم وجود مقر تابع للمجلس في قطاع غزة، حيث يتم العمل من قبل مستشار فقط
- تأخير اصدار اللوائح القانونية كنظام التراخيص يضعف استمرارية وقدرة المجلس على جمع دخل كافي

محمد سعيد الحميدي تخرج من جامعة لوفبور في المملكة المتحدة، وهو مؤسس رئيسي لعدد من المؤسسات البيئية في فلسطين مثل وحدة صحة المجتمع في جامعة بيرزيت، الادارة العامة للتخطيط البيئي في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، سلطة البيئة الفلسطينية، والجمعية الفلسطينية للطاقة الشمسية والمستدامة و ال "سي اتش اف" في فلسطين، بالاضافة لشركة تدوير فلسطين، ومؤخرا مجلس تنظيم قطاع المياه. يعتبر الحميدي خبير في السياسات الاستراتيجية للمياه والبيئة مع خبرة مهنية واسعة في عدد من الدول العربية مثل فلسطين والعراق والأردن والإمارات العربية المتحدة، حيث انخرط في بناء المؤسسات، وإدارة النفايات، والبنية التحتية، والأمن الغذائي، والاستجابة لحالات الطوارئ، وتوفير فرص عمل، والتدريب المهني، وفي برامج تحسين البيئة. هذا وقد نشر وقدم عدة تقارير وأبحاث في المؤتمرات الدولية المختلفة.